التطورات السياسية في الجزائر وإشكالية التنمية (١٩٩٩-٢٠٠٩)

د. كفاح عباس رمضان الحمداني

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

أن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ليس مرتبط ارتباطاً مباشرا بآليات ومؤشرات الحكم الراشد بقدر ما هو مرتبط أولاً بذهنية النخب الحاكمة من جهة، ومدى الفهم لأبجديات العمل الحزبي المعارض خاصة من جهة ثانية، على أساس أن محاولة تطبيق آليات الحكم الراشد في سبيل تفعيل مسارات التنمية المستدامة تقع المسؤولية الأولى على عاتق النخب الحاكمة، لكن قبل تجسيدها على أرض الواقع لابد من تجسيد أفكار الحكم الراشد والتنمية في أذهان النخب الحاكمة أولا وقبل كل شيء.

وبالتالي فتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة في الجزائر وتجسيدها على أرض الواقع يمر أولا عبر تغيير ذهنية النخب الحاكمة وتحسين الأداء السياسي للأحزاب عامة والمعارضة خاصة، ثم مدى قناعة الطرفين بآليات الحكم الراشد ثانياً.

المقدمة

تجمع اغلب كل الدراسات السياسية والاقتصادية على أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فشلت فشلاً ذريعاً في دول العالم الثالث، باستثناء بعض الدول، فالدول العربية على العموم والجزائر على وجه الخصوص بذلت جهوداً جبارة من أجل إحداث تنمية اقتصادية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية، ولبلوغ هذا الهدف تبنت إستراتيجيات ونماذج تنمية مختلفة، ورغم كل الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة التي قامت بها معظم هذه الدول، إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، وبقيت قطاعات عدة مهملة، لهذا أصبح من الأهمية بمكان دراسة ومعرفة أسباب الفشل، إلا أنه لا يجب البحث عن هذه الأسباب في تقنيات تحضير مخططات التنمية أو في

عجزها، وإنما يتطلب الأمر البحث عنها في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكيفية عمله.

قسم البحث إلى تمهيد وثلاث مباحث. تناول التمهيد تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر، أما المبحث الأول فتناول تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد الرئيس بوتفليقة بين عامي (١٩٩٩-٢٠٠٤)، أما المبحث الثاني تناول الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد الرئيس بوتفليقة بين عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، أما المبحث الثالث تناول مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، وثم خاتمة وأخيراً الهوامش.

التمهيد

تواجه الجزائر منذ سنوات عدة عدد من التراكمات السلبية التي زادت من تعقيد الوضع وتأزمه، فأصبحت أزمة متعددة الأوجه والأبعاد ولم تؤد الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها السلطة من اجل تجاوزها وتخطيها أي نتيجة تذكر.

مهما يقال عن مرحلة ما بعد الاستقلال ومرحلة النمو الاقتصادي وإعادة البناء التي قامت بها الجزائر ولاسيما في مرحلة السبعينات وبداية الثمانيات من القرن المنصرم وما فيها من سلبيات وايجابيات، فأن الجزائر استطاعت في وقت قصير إن توفر للمواطن الحد الذي يضمن له حياة كريمة وللدولة احترامها ومكانتها اللائقة بها بين الدول[١].

لقد كانت مدة حكم الرئيس هواري بومدين (١٩٦٥-١٩٧٨) في تاريخ الجزائر توصف بكونها مدة التشييد الوطني التي سايرت المرحلة وأرادت أن تستجيب لكل مقتضياتها ضمن أفق وطني وعربي قومي حديث. بعد هذه المدة واجهت الجزائر جملة من المشاكل، منها تفاقم الأزمة الاقتصادية، وظهور أزمة المديونية التي أدت إلى إفلاس المؤسسات التابعة للقطاع العام، وارتفعت حده البطالة وتفاقمت المشاكل الاجتماعية، مما أدى إلى

حدوث مظاهرات كبيرة وإضرابات عدة، وكل الإجراءات التي قامت بها الدولة لحل هذه المشاكل زادت من تعقيدها واستفحالها بل عملت على تفتيت المقومات وبعض الخصائص التي عرف بها المجتمع الجزائري، ودخلت الجزائر في مرحلة سميت بـ (مرحلة التنمية المعكوسة). لقد حدث تراجع في مجال النمو الاقتصادي وفراغ فكري وسياسي خطير بل إنها أكدت إنها مشكلة غير قابلة للحل[٢].

منذ استقلال الجزائر وإلى نهاية ثمانيات القرن المنصرم لم تشهد أجواء ديمقراطية لتداول السلطة فيها، فقد أطاح وزير الدفاع والقائد العام للأركان العقيد هواري بومدين بالرئيس المدني أحمد بن بله في انقلاب عسكري في ١٩ حزيران/ يونيو عام ١٩٦٥. وبعد وفاة الرئيس بومدين في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٨ حسم الجيش أمر الرئاسة للعقيد الشاذلي بن جديد[*]. وعين بن جديد رئيساً للجزائر في ٧ شباط/ فبراير عام ١٩٧٩، لكنه أجبر على الاستقالة بعد أحداث ١٩٩١ (أي الانقلاب العسكري الذي جرى في ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢). ليخلفه المجلس الأعلى للدولة المؤقتة برئاسة محمد بوضياف[*] الذي اغتيل في ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٩٢. ثم عين العقيد المتقاعد علي كافي[*]، وأعقبه تعيين قائد الجيش إليامين زروال[*] رئيساً للجزائر في شباط/ فبراير عام ١٩٩٤، ثم قرر تقديم موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، فقدم استقالته في ١١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٨ قبل إكمال مدته الرئاسية التي كانت ستنتهي نهاية عام ٢٠٠٠. وذلك بسبب عدم قدرته على وقف الانهيار الاقتصادي الخطير الذي كان يحدث آنذاك في الجزائر والذي تزامن مع تدهور الأوضاع الأمنية بشكل خطير[٣].

من جانب آخر كان رهان الجزائر كغيرها من الدول حديثة الاستقلال هو التنمية وعده رهان طبيعي وشرعي ومطلب شعبي، فكان الخيار الاشتراكي الخيار الصحيح والموضوع في نظر الدولة الجزائرية الحديثة القادرة على تحقيق التنمية.

لكن في عام ١٩٩٣ جرت مرحلة انتقالية، مغيرة النهج المركزي الاشتراكي نحو اقتصاد السوق، ولعبت موارد الجزائر الطبيعية الدور الأهم في هذه العملية. فالجزائر ثاني أغنى دول إفريقيا، بعد جنوب إفريقيا، إذ يقدر الدخل القومي في الجزائر بـ (١٢٠ مليار دولار)، يقابله (٢٥٥ مليار دولار) في جنوب إفريقيا. لعبت الاشتراكية دورها في تعطيل الدور الزراعي، متوجهة نحو القطاع الصناعي بدون جاهزية، لكن بقدوم الرئيس بن جديد تأكدت أهمية تغيير السياسات القديمة ككل. وكانت أحداث تشرين الأول/أكتوبر في عام ١٩٨٨ وراء تسريع عملية الإصلاح. أو ما أصطلح عليه باسم (ثورة الكسكسى)، وكان وراء الأزمة التي حدثت في البلاد آنذاك بسبب انخفاض أسعار البترول عالمياً في عام ١٩٨٦، وخاصة إذا علمنا أن قطاع المحروقات (النفط) يشكل الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر، ويشكل حوالي (٦٠%) من الموازنة العامة، و(٣٠%) من الناتج المحلي الإجمالي و(٩٥%) من إجمالي الصادرات.

بعدها ارتفعت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر في النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم، ويرجع ذلك إلى دعم البنك الدولي لسياسة الإصلاحات وعملية إعادة جدولة الديون التي أقرها نادي باريس[٤]. فمثلاً عملت السياسة الايرادية بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٤)، على تنمية مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما اعتمدت السياسة الايرادية والضريبية بخاصة اعتماداً كبيراً على الإيرادات النفطية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من (٥٠%) من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة.أما السياسة المالية بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٤)، تبين أنها سياسة إنفاقية وتميزت بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته من عام لآخر خلال هذه المدة لتوسع نشاط الدولة ومثلت نفقات الإدارة الحكومية نحو (٧٢%) كمتوسط عام، بينما مثلت نفقات التجهيز حوالي (٣٧%) من النفقات العامة في أحسن الأحوال[٥].

المبحث الأول: ولاية الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٤)

جرت انتخابات رئاسية مبكرة في الجزائر بسبب استقالة الرئيس زروال. في ١٥ نيسان/ أبريل عام ١٩٩٩، فاز بها عبد العزيز بوتفليقة(*)، إذ حصل على (٧٣،٧٩%) من الأصوات، وحصل أحمد طالب الإبراهيمي على (١٢،٥٣%) من الأصوات، وسعد عبدالله جاب الله(*) (حركة الإصلاح الوطني) حصل على (٣،٩٥%) من الأصوات، وحسين آيت احمد (جبهة القوى الاشتراكية) حصل على (٣،١٧%) من الأصوات، ومولود حمروش حصل على (٣،٠٠%) من الأصوات، ثم مقداد سيفي حصل على (٢،٢٤%) من الأصوات، وأخيراً يوسف الخطيب حصل على (١،٢٢%) من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة (٦٠،٢٥)[٦]. لقد فاز بوتفليقة في هذه الانتخابات لأنه كان المرشح الأقوى ولاسيما بعد انسحاب المرشحين الآخرين الذين اتهموا الحكومة بالتزوير في الانتخابات وانسحبوا عشية يوم الانتخابات[٧].

أكد الرئيس بوتفليقة بعد انتخابه وفي خطابه الأول والذي عرض فيه برنامجه من خلال عزمه على تسوية الملف الأمني، وتحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق انتعاش الاقتصاد الوطني، واستعادة الجزائر مكانتها الإقليمية والدولية[٨]. بالرغم من تخفيض المديونية الخارجية إلى حدود الصفر بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن الاقتصاد الجزائري بعامة لا يزال لحد الآن بدائياً أحادي الجانب يعتمد على الريع النفطي، وعلى الإدارة الحكومية غير الفعالة، والسبب كما تشير كل الدراسات إن الخلل في الملاك الحكومي الذي اعتمد عليه منذ الوهلة الأولى سواء في حكومة بن بيتور أو حكومة أحمد أويحيى(*) أو حكومة عبدالعزيز بلخادم التي لم يطرأ عليها أي تغيير[٩] .

اتخذ الرئيس بوتفليقة عدد من الخطوات الايجابية لتحسين الأوضاع الداخلية، ففي ٥ تموز/ يوليو عام ١٩٩٩ أعلن عن مشروع عفو عام عن

أفراد الجماعات الإسلامية المسلحة، تحت شعار (الوئام المدني)[١٠]. وفي ١٣ تموز/ يوليو صدور قانون الوئام المدني الذي أعده الرئيس بوتفليقة، وأقره الجزائريون في استفتاء عام في ١٦ أيلول/ سبتمبر، وحصل على موافقة (٩٨،٦٣%) من مجموع أصوات الذين شاركوا في الاستفتاء. وصادق البرلمان الجزائري على هذا القانون، وبموجبه أعلن العفو عن كل من يلقي السلاح خلال ثلاثة أشهر. ثم جرى تمديد قرار العفو إلى ١٣ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٠[١١].

وخلال تلك المدة لوحظ انخفاض في أعمال العنف وبشكل كبير بعد صدور هذا القانون. لأنه حفز أعداد كبيرة من المقاتلين المسلحين إلى رمي السلاح والعودة إلى الحياة الطبيعية[١٢]. لكن سرعان ما عادت أعمال العنف مرة أخرى، ففي تشرين الأول/ أكتوبر شهدت الجزائر تصعيداً لأعمال العنف التي أدت إلى مقتل أكثر من (٤٠٠ شخص)[١٣].

وبالرغم ذلك جرت انتخابات تشريعية ثانية في البلاد في ٣٠ أيار/ مايو عام ٢٠٠٢، فازت فيها جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد في البرلمان إذ حصلت على (١٩٩ مقعد من أصل ٣٨٩ مقعد)، وجاء بعدها التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة أحمد أو يحيى، ثم حركة الإصلاح الوطني بزعامة سعد عبدالله جاب الله، فحركة مجتمع السلم بزعامة محفوظ نحناح، ثم حزب العمال بزعامة لويزة حنون[*]، ولم يتجاوز معدل المشاركة (٤٦%) لمقاطعة منطقة القبائل هذه الانتخابات[١٤].

بعدها جرت انتخابات محلية لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية في البلديات والولايات في ١١ تشرين الأول/ نوفمبر عام ٢٠٠٢. وهي ثالث انتخابات محلية تعددية في الجزائر، وتنافس فيها عدداً من الأحزاب والشخصيات التي قاطعها كل من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والتحالف الوطني الجمهوري، والحركة الديمقراطية الاجتماعية[١٥]. فضلاً عن المشاكل السياسية التي تعانيها الجزائر، كانت

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تسير نحو الأسوأ، وخير مثال على ذلك توقف أغلب المؤسسات الحكومية الجزائرية عن العمل في ٢٥ شباط/ فبراير عام ٢٠٠٣، بسبب إضراب عام دعا له الإتحاد العام للعمال الجزائريين، أكبر التنظيمات النقابية في البلاد. فلقد تمكن هذا الاتحاد من إقناع عشرات الآلاف من عمال القطاع الحكومي بالتوقف عن العمل لمدة يومين احتجاجاً على خصخصة القطاع الحكومي وسوء الأحوال المعيشية للجزائريين(١٦).

من جانب آخر تدهورت الأوضاع السياسية عندما تصاعدت حدة التوتر داخل جبهة التحرير الوطني بين مؤيدي الرئيس بوتفليقة ورئيس الوزراء الأسبق علي بن فليس(*) بتاريخ ١٤ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٣. ويتزامن هذا التوتر مع عودة زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة إلى الواجهة، عباسي مدني وتصريحاته التي تؤكد بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة لا زالت رقماً مهماً في المعادلة السياسية الجزائرية(١٧).

اشتدت الأزمة بين حزب جبهة التحرير الوطني ورئاسة الجمهورية عندما قام وزير الخارجية عبدالعزيز بلخادم، زعيم ما يعرف بالحركة التصحيحية داخل حزب جبهة التحرير الوطني في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣ برفع دعوى قضائية ضد قيادة الجبهة يؤكد فيها أن زعامة علي بن فليس لا يوافق عليها كل المناضلين، وأن هناك انقساماً داخل الحزب. وعلى هذا الأساس لا يعد شرعياً تنظيم أي مؤتمر يرشح على أساسه علي بن فليس بأسم جبهة التحرير في الانتخابات الرئاسية بعد ستة أشهر(١٨).

وأعلنت جبهة التحرير الوطني في نهاية مؤتمرها الاستثنائي الذي عقد في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، أنها قررت سحب وزرائها من الائتلاف الحكومي الجزائري برئاسة أحمد أو يحيى، وقالت الجبهة في بيان لها إن مكتبها السياسي قرر سحب وزراء الجبهة من الحكومة بسبب التصرفات غير المسئولة وغير المنطقية للرئيس بوتفليقة. وأكدت القيادة المؤيدة للأمين

العام علي بن فليس أن الوزراء الذين اختاروا الانضمام إلى الرئيس بوتفليقة لم يعودوا ينتمون إلى الحزب، في حين أكد هؤلاء انتماءهم إلى الجبهة[١٩].

وبالرغم من أن الرئيس بوتفليقة لم يعلن بنوداً تفصيلية لمشروعه لحل الخلاف مع مرشح الإسلاميين سعد عبدالله جاب الله قبل انتخابات عام ٢٠٠٤، إلا أنه من خلال خطبه وتصريحاته وبياناته قبل الانتخابات ذكر خطوطاً عريضة هي: "استكمال المصالحة الوطنية شرط لا مناص منه لضمان رفاهية الأمة. والمصالحة الوطنية هي إخماد كل نيران الفتنة التي أشعلها أعداء الوحدة الوطنية لتشتيت شمل أبناء الجزائر والدفع بهم إلى ما لا تحمد عقباه. وبناء صرح دولة عتيدة تقوم أركانها على العدل واحترام حقوق الإنسان"[٢٠].

عمد الرئيس بوتفليقة ما بين عامي (١٩٩٩-٢٠٠٣) إلى تكبير دور المؤسسة الرئاسية كما حاول أن يكون رئيساً بصلاحيات كاملة حسب النص الدستوري ووقع أكثر من تقاطع بين الرئيس بوتفليقة وبعض الكبار، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما زاحمهم في بعض مشاريعهم التجارية والاقتصادية. وبعد مجموعة كبيرة من التقاطعات بين الرئيس بوتفليقة وبين الكبار وصل الأمر إلى طريق مسدود فجرى تفجير اللعبة من أساسها[٢١].

لكن في ٧ كانون الثانِي/ يناير عام ٢٠٠٤، جرت مواجه بين الشرطة الجزائرية ونواب البرلمان المتظاهرين خارج مبنى البرلمان. وذلك قبل أقل من ثلاثة أشهر عن موعد الانتخابات الرئاسية، وعاشت الجزائر استقطاباً سياسياً حاداً بين طرفي نقيض، يدعم أحدهم الرئيس بوتفليقة، ويعارضه الآخر بكل ضراوة. أما الجيش فقد رفض الحديث أو التعليق على ما يجري، وأصبحت جبهة التحرير الوطني أكبر أحزاب البرلمان الجزائري وبقرار قضائي، حزباً مجمداً ممنوعاً من العمل، وتحول رئيسه علي بن فليس إلى مواطن جزائري لا حق له في مزاولة العمل السياسي تحت تسمية أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني[٢٢].

المبحث الثاني: تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد الرئيس بوتفليقة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

جرت الانتخابات الرئاسية في ٨ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤، وتم فيه أعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة رئيساً للجزائر للمرة الثانية بعد أن حصل على (٨٤،٩٩%) من مجموع أصوات الناخبين[٢٣]. ثم علي بن فليس(جبهة التحرير الوطني) حصل على (٦،٤٢%) من أصوات الناخبين، ثم سعد عبد الله جاب الله(حركة الإصلاح الوطني) حصل على (٥،٠٢%) من أصوات الناخبين، ثم سعيد سعدي(التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية) حصل على (١،٩٤%) من أصوات الناخبين، ثم لويزة حنون(حزب العمال) حصلت على (١،٠٠%) من أصوات الناخبين، ثم علي فوزي رباعين (عهد ٥٤) حصل على (٠،٦٣%) من أصوات الناخبين، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي (٥٨،٠٧%)[٢٤].

بعد ذلك حاول الرئيس بوتفليقة خلال ولايته الثانية إيجاد مخرج من التدهور السياسي والأمني في الجزائر لذا عمل على إصدار قانون السلم والمصالحة الوطنية والذي نشر في الجريدة الرسمية في ١٥ آب/ أغسطس عام ٢٠٠٥، واجري الاستفتاء عليه في ٢٩ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه[٢٥].

من جانب آخر حاول بوتفليقة أن يحد من تدهور الأوضاع الاقتصادية. من خلال إصدار قانون مكافحة الرشوة، ألا أن نواب حزب جبهة التحرير رفضوا مشروع محاربة الرشوة، وتغيبوا في ٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٦ عن الجلسة البرلمانية التي خصصت للمصادقة على قوانين تخدم الفقراء بالدرجة الأولى. رفض نواب حزب الجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم الإسلامية وحزب العمال اليساري، المادة السابعة من قانون مكافحة الرشوة الذي اقترحه الرئيس بوتفليقة شخصياً، والتي تقضي بان

يكشف نواب البرلمان عن أملاكهم الشخصية وفي حالة تقديمهم معلومات كاذبة، يتم سحب الحصانة عنهم بطريقة آلية، ويحالون إلى القضاء الذي سيطبق عليهم بعدها أقسى العقوبات المالية وغيرها[٢٦].

ومن التغييرات السياسية التي قام بها الرئيس بوتفليقة، إعلانه إجراء تعديل دستوري من اجل الفوز بولاية ثالثة. ففي ٢٧ أيار/ مايو عام ٢٠٠٦ أعلن عن تعديل الدستور للفوز بمدة رئاسية ثالثة. وبالرغم الرفض الشديد الذي أبدته جهات مختلفة في أجهزة الحكم المتعددة[٢٧]. جرت انتخابات المجالس الشعبية في ١٧ أيار/ مايو عام ٢٠٠٧، وكانت نسبة المشاركة نحو (٣٠%)، وهو ما ظهر جلياً خلال ساعات الاقتراع الأولى، توزعت المقاعد في البرلمان الجديد على الأحزاب الثلاثة التي تشكل منها التحالف الرئاسي المؤيد للرئيس بوتفليقة، من الحصول على أغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني الجديد. فقد حصل جبهة التحرير الوطني على (١٢٦ مقعد)، والتجمع الوطني الديمقراطي حصل على (٦١ مقعد)، وحركة مجتمع السلم حصل على (٥٢ مقعد)، وحزب العمال حصل على (٢٦ مقعد)، والتجمع من أجل الثقافة الديمقراطية حصل على (١٩ مقعد)، والجبهة الوطنية الجزائرية حصل على (١٣ مقعد)، الحركة الوطنية من أجل الطبيعة (٧ مقاعد)، حركة النهضة (٥ مقاعد)، الحركة من أجل الشباب والديمقراطية (٥ مقاعد)، التحالف الوطني الجمهوري (٤ مقاعد)، أخيراً حصل المستقلون على (٣٣ مقعد)[٢٨].

جاء تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٧، ليكشف عن مدى تدهور الأوضاع في الجزائر، فلقد أكد التقرير أن الجزائر قد تراجعت من المرتبة ٨٤ إلى ٩٩، بعد كولومبيا وغانا [٢٩].

مع ذلك أستمر الرئيس بوتفليقة في سياساته الرامية لتحسين الأوضاع في الجزائر، ففي الكلمة التي ألقاها الرئيس بوتفليقة في القمة الـ (١٢ للفرانكفونية) التي عقدت ما بين يومي (١٧- ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام

٢٠٠٨) حول موضوع (رشاد الحكم والتضامن الاقتصادي). أكد في خطابه: "إن موضوع رشاد الحكم والتضامن الاقتصادي أضحى حقيقة من المواضيع الطاغية على الأحداث في ظرف يعيش فيه الاقتصاد العالمي واقتصادياتنا الوطنية وضعاً صعباً. إنه لحري بمداولاتنا أن تتيح لنا التعاطي إيجابياً مع بعض المسائل من مثل: محاولة تحديد مرامي الحكم الراشد على الصعيدين الوطني والدولي بكل وضوح ودقة، تصور الآليات التي يمكن وضعها لتجسيد هذه المرامي، التأكيد مجدداً في نهاية المطاف على ضرورة التضامن بين الشعوب في هذه الظروف العصيبة حيث لا يتأتى لأي بلد من البلدان أن يكون في مأمن من الانعكاسات المترتبة عن العولمة والشمولية"(٣٠).

في حين أكد المحللون السياسيون في ٢٧ تشرين الأول/ نوفمبر عام ٢٠٠٨، أن الجزائر تعيش منذ ما يقرب من عام ونصف، على وقع إضرابات واضطرابات واحتجاجات، في كل مناطق البلاد من دون استثناء. إلا أن ما تخلفه من خسائر بشرية ومادية فظيعة جداً، لدرجة دفعت الرئيس بوتفليقة إلى التفكير الجاد بأن ما يحدث سوى مؤامرة للإطاحة به. آخر المناطق الثائرة هي القرى الجبلية والنائية في شرق البلاد. فقد قطع سكان منطقة العثمانية في ولاية ميلة (٤٥٠ كلم شرق العاصمة)، الطريق الوطنية التي تربط بين شرق وغرب البلاد، وطالبوا بالماء الصالح للشرب وبالعمل وبوسائل نقل توصل أبنائهم بأمان إلى المدارس(٣١).

ثم انعقد بفرع العلوم السياسية في جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ما بين يومي (١٦-١٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨) الملتقى الوطني الأول حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، والتي أكدت على: (الاهتمام بنوعية رأس المال البشري لكونه يشكل الدعامة الأساسية للتنمية الإنسانية. وتطوير وتعظيم القدرة الإبداعية للسلطات المحلية من خلال منح سلطات أوسع للمجالس المحلية المنتخبة. وتعزيز

دور حركات ومكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والأجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية والنخب العلمية كأطراف فاعلة في إرساء عملية التنمية السياسية ومقومات الحكم الراشد. وتكثيف الجهود الوطنية والمحلية للحد من الآفات الاجتماعية والصحية؛ لضمان تنمية مستدامة تراعي حق الجيل الحالي والأجيال القادمة. وتفعيل وإثراء النصوص القانونية التي تحارب الفساد بإيجاد آليات عملية تقوم على المساءلة والرقابة؛ وتمكين المرأة للمساهمة في التنمية بمختلف أبعادها)[٣٢].

صادق أعضاء المجلس الشعبي الوطني في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٨ بالأغلبية على مخطط عمل الحكومة الذي كان أعضاء المجلس قد شرعوا في مناقشته في وقت سابق، ويتضمن المخطط مختلف الإصلاحات والتغييرات الموجهة لتعزيز دولة الحق والقانون وترشيد الحكم في قطاعات العدالة والجماعات المحلية والإدارة الاقتصادية، وتهيئة الإقليم والبيئة، وكذلك تحسين الاتصال وترقية الحوار. وفي مجال تعزيز دولة القانون، أكد مخطط عمل الحكومة على مواصلة الورش التي تهدف إلى تعزيز دولة القانون والحكم الراشد، والمحافظة على ديناميكية إصلاح العدالة الذي بادر به رئيس الجمهورية في عام ٢٠٠٠[٣٣].

وفي هذا الإطار ذكر المخطط بأن التشريع قد شهد تحولات أساسية من خلال المراجعات المتعاقبة للقوانين من أجل تكييفها مع المعايير الدولية ولاسيما في مجال احترام حقوق الفرد. وفيما يتعلق بحفظ النظام العام ومكافحة الأجرام. انطلق في بداية عام ٢٠٠٩ مشروع إنجاز بطاقة تعريف وطنية وجواز سفر اليكترونيين وتحديث بطاقة الحالة المدنية للتخفيف من الشكليات الإدارية. وأفادت الوثيقة أن أسلوب الإدارة الإشكاليات بالجزائر سيتوسع ويمتد إلى غاية عام ٢٠١٣ وسيحظي بعناية مستمرة من قبل اللجنة الحكومية المكلفة بذلك[٣٤].

أما في مجال التنمية شدد المخطط على مواصلة تنفيذ الخطة التنموية(الخماسية) للسنوات الخمس القادمة والذي سينصب على استكمال وترسيخ الحكم الراشد وإتمام الإصلاحات الضرورية لبناء اقتصاد سوق منتج وتنافسي. كما أكد المخطط تحسين ظروف معيشة المواطنين خاصة في مجالات السكن وإسالة الماء، الصالح للشرب والتوزيع الحكومي للغاز والكهرباء، وأبرز المخطط أن مجموع الوحدات السكنية التي سيتم تسليمها نهاية آذار/ مارس عام ٢٠٠٩ يقدر نحو (٩٠٠ ألف وحدة) فيما يقدر عدد المساكن الجاري انجازها بحوالي (٤٠٠ ألف وحدة) وسيبلغ مجموع الوحدات السكنية التي تستلم نهاية السنة المقبلة بـ (١،١ مليون وحدة). وأوضح المخطط من جهة أخرى أن التكفل بالطفولة وتحسين رفاهية الأسرة والاهتمام بالمرأة في المجتمع والتشغيل والشباب تعتبر خيارات رئيسية للسياسة الوطنية للتنمية البشرية سواء فيما يتعلق الأمر بمساهمة مجمل المنظومة الوطنية للتعليم دون تمييز بين الإناث والذكور، أو سياسة الصحة العمومية، أو إستراتيجية مساهمة النساء في التنمية[٣٥] .

وأخيراً جرت انتخابات رئاسية في ٩ نيسان/ ابريل عام ٢٠٠٩، فاز بها الرئيس بوتفليقة للمرة الثالثة إذ حصل على نسبة (٩٠،٢٤%) من الأصوات، ثم لويزة حنون (حزب العمال) حصلت على (٤،٢٢%) من الأصوات، ثم موسى تواتي[*] (الجبهة الوطنية الجزائرية) حصل على (٢،٣١%) من الأصوات، ثم محمد جهيد يونسي(حركة الإصلاح الوطني) حصل على (١،٣٧%) من الأصوات، ثم علي فوزي رباعين (عهد ٥٤) حصل على (٠،٩٣%) من الأصوات، ثم محمد سعيد(حزب العدالة والحرية) حصل على (٠،٩٢%) من الأصوات، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي (٧٤،١١%)[٣٦].

قد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار جهود التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن الواحد

والعشرين، أعطت نتائج جديرة في الحسبان في العديد من الميادين، منها على وجه الخصوص محاربة الفقر، والسيطرة على التحولات السكانية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية، وتحسين المستوطنات البشرية، والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها صعوبات تمويلية، ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين(٣٧).

لكن تبقى الجزائر مصنفة في نفس الخانة البرتقالية أي المتوسطة في مؤشرات الحكم الراشد، حيث تأتي بعد المؤشر الأخضر وهي الترتيب الأمثل في مجال الحكم الراشد وتحتله فنلندا، ثم المؤشر الأخضر الفاتح وتصنف فيها دول مثل البرتغال، فالمؤشر الأصفر مع دول مثل الهند، يليها المؤشر البرتقالي، ثم الأحمر الفاتح فالأحمر وهو الترتيب الأسوأ(٣٨).

المبحث الثالث: مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر

أن أهم المكونات الأساسية للتنمية المستدامة للمجتمع تأتي من خلال تحقيق الدولة للأمور الآتية: (حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والمساواة في التعليم، والأمن الشخصي والجماعي، وتوفير الخدمات الصحية والمسكن والطعام، وتعزيز مفهوم المشاركة، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات الديمقراطية، وكذلك مكافحة الفساد). وفي هذا الإطار يمكن رصد ثلاثة احتمالات أساسية لمستقبل التنمية المستدامة في الجزائر وهي كما يلي:-

الاحتمال الأول: فشل التنمية المستدامة نتيجة فشل تطبيق آليات الحكم الراشد

يعني ذلك أن الجزائر ستدخل في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتعاقبة والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب العديد من مؤشرات التنمية المستدامة من جهة وآليات تطبيق الحكم الراشد من جهة ثانية، وذلك لوجود المؤشرات السياسية والاقتصادية الآتية:-

المؤشرات السياسية

١- إبقاء العمل بقانون الطوارئ وما ترتب عليه من خرق للحريات.
٢- وجود العديد من العوائق الدستورية التي تطيح بالضمانات التي تم إقرارها سابقاً.
٣- الإبقاء على هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى.
٤- تبعية المجتمع المدني وعدم استقلاليته، فضلاً عن احتكار الدولة لوسائل الإعلام كافة.

المؤشرات الاقتصادية

١- تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله.
٢- ضعف وغياب منظومة مالية قوية وفعالة ومتوازنة.
٣- تفاقم الفقر إذ انخفض متوسط دخل الفرد في الجزائر مابين عامي (١٩٨٧-١٩٩٧) من (٢٨٨٠ إلى ١٥٥٠ دولار)، أي انخفضت بنسبة (٤٥%) خلال هذه المدة.
٤- عجز المؤسسات الحكومية وتسريح العمال مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة ما بين عامي (١٩٩٠-٢٠٠٠) من (١٩ إلى ٢٩،٥%)، وقد تجاوز عجز المؤسسات الحكومية (١٤ مليار دولار) نهاية عام ٢٠٠٢.
٥- انتشار ظاهرة العمل المؤقت وذلك على حساب العمل الدائم، وقد تسبب ذلك في تفاقم الإضرابات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق.

٦- الاعتماد على عائدات النفط وضعف الاستثمارات خارج قطاع النفط الذي يمثل نسبة (٩٠%)، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريعياً أحادياً، مما يجعله عرضة لتقلبات السوق النفطية العالمية والانعكاسات المترتبة عن ذلك[٣٩].

الاحتمال الثاني: نجاح مسارات التنمية المستدامة نتيجة فعالية تطبيق آليات الحكم الراشد

يعني تمكن الجزائر من تذليل العقبات ومواجهة مختلف التحديات الداخلية أو الخارجية، وفتح بوابة التنمية المستدامة على مصراعيها بفتح ورشات الإصلاح والتحديث عن طريق الأخذ بتطبيق متطلبات الحكم الراشد وآلياته، وذلك لوجود المؤشرات السياسية والاقتصادية الآتية:-

المؤشرات السياسية

١- منذ الانتخابات الرئاسية في نيسان/ أبريل عام ١٩٩٩ حاول الرئيس بوتفليقة من خلال الحكم الراشد إعطاء صبغة مدنية للحكم تمهد لعودة المؤسسة العسكرية إلى دورها الطبيعي المحدد في قوانين الجمهورية وإصلاح هياكل الدولة.

٢- فتح ورشات وتنظيم ندوات مفتوحة حول قضايا المجتمع والقوانين الأساسية كقانون الأسرة، لخلق آلية جديدة على المستوى السياسي والمجتمعي.

٣- نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسساتي وتعزيزها في إطار بنية سياسية ديمقراطية واعدة.

٤- وضع الصراع بين القوى السياسية حول سلطة صنع القرار ووضع السياسات العامة، بأطر وآليات مؤسساتية سياسية.

٥- التبلور التدريجي لانتشار وتعميق الثقافة المدنية التي تقوم على إقرار الائتلاف الحكومي واقتسام السلطة(التنفيذية خاصة) بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والفكرية وتعزيز مبدأ المساواة الذي تجسده دولة القانون.

٦- العمل على حرية الرأي والتعبير وذلك عن طريق توسيع وانتشار الصحافة الخاصة بمختلف اتجاهاتها الفكرية.

٧- احترام مبدأ تداول السلطة بفسح المجال أمام جميع القوى السياسية والمعارضة منها تحديداً للتنافس على السلطة بطريق سلمي، في سياق تعددية سياسية وانتخابات دورية نزيهة وشفافة.

المؤشرات الاقتصادية

تملك الجزائر إمكانات بشرية ومادية هائلة تمكنها من تجاوز أزمتها الاقتصادية، إذا عرفت كيف تستغل تلك الإمكانات استغلالاً صحيحاً في إطار وضع إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف(٤٠).

الاحتمال الثالث: التأرجح بين الفشل والنجاح لمسارات التنمية المستدامة

ويعد هذا الاحتمال الأقرب إلى الواقع السياسي الجزائري الحالي على الأقل على الأمدين القريب والمتوسط، وذلك انطلاقاً من المؤشرات الايجابية المذكورة آنفا التي تمثل عوامل النجاح، هذا طبعاً إذ ما تم إثراؤها وتدعيمها أي عدم التراجع على المكتسبات التي تم تحقيقها لحد الآن. أما عوامل الفشل، فضلاً عن ما سبق ذكره في الاحتمال الأول، فهناك العديد من العقبات والعراقيل السياسية. وعليه فأن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة

وعليه فانه أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسياً واقتصادياً كون أن الثروات المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات(٤١).

والجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو تحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة فان مثال بسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في المجال نفسه تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة لذلك يجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بهذه المسالة(٤٢).

الخاتمة

تهتم الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بقضية الإصلاحات بشدة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وارتباطها بمسألة التنمية الشاملة المستدامة.

أن الجزائر وغيرها من الدول العربية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك من اجل تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالعمل على الأخذ بمبادئها وأهدافها والمتمثلة في توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم والعدالة في التوزيع، والتي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد، والتعاون بوصفه مصدر أساس للإشباع الذاتي، والأمن الشخصي المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيداً عن أي تهديدات، وأخيراً

الاستدامة التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

أن هذه المؤشرات لا تلامس النوعية إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة بوصفها أهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح.

وأخيرا يمكن القول أن مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر ليس مرتبطاً ارتباطاً مباشرا بآليات ومؤشرات الحكم الراشد بقدر ما هو مرتبط أولا بذهنية النخب الحاكمة من جهة، ومدى الفهم لأبجديات العمل الحزبي المعارض خاصة من جهة ثانية، على أساس أن محاولة تطبيق آليات الحكم الراشد في سبيل تفعيل مسارات التنمية المستدامة تقع المسؤولية الأولى على عاتق النخب الحاكمة، لكن قبل تجسيدها على أرض الواقع لا بد من تجسيد أفكار الحكم الراشد والتنمية في أذهان النخب الحاكمة أولا وقبل كل شيء.

Political Developments in Algeria and Problem of Development (١٩٩٩-٢٠٠٩)

Dr. Kifah Abbas Ramadan Al-Hamadani
Lecturer, Historical & Cultural Dept. Regional Studies Center

Abstract

The future of sustainable development in Algeria is not connected directly with mechanisms and indicators of good governance as much as it is connected first with mentality of ruling elite on one hand, and the extent of understanding of alphabets of opposing partisan work in particular on the other hand, on the base that the attempt of applying the mechanisms of good governance to activate the tracks of sustainable development depends the shoulders of ruling elite, but before materializing it in reality, there must be materializing thoughts

of good governance and development in the mentality of ruling elite first of all.

Thus, achieving comprehensive and balanced development in Algeria and materializing it on reality which pass first through changing the mentality of ruling elite and improving political performance of parties in general and opposition in particular, and then content of both two parties with mechanisms of good governance secondly.

الهوامش

(١) وزارة المجاهدين: أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، والذي أقيم في فندق الهيلتون في(٢-٣ تموز/جويليه ٢٠٠٦)، (الجزائر: ٢٠٠٧)، ص ٣٢.

(٢) ثنيو نور الدين: الدولة الجزائرية...المشروع العصي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٢)، السنة (٢١)، نيسان / ابريل، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ص ٢٢- ٢٣؛ يحيى أبو زكريا: من احمد بن بلة والى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري الالكتروني، عام ٢٠٠٣، ص ص ١٠١-١٠٦.

(*) الشاذلي بن جديد: ولد في ١٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٢٩ بولاية عنابة، انتخب رئيساً للجزائر في ٧ شباط/ فبراير عام ١٩٧٩ ، وأعيد انتخابه مرتين في عام ١٩٨٤ وفي عام ١٩٨٩، قدم استقالته في ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢؛ للمزيد من المعلومات: انظر الموسوعة الحرة: الشاذلي بن جديد، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://www.ar.wikipedia.org

(*) محمد بوضياف: ولد في ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩١٩ في ولاية المسيلة، أسس حزب الثورة الاشتراكية عام ١٩٦٢، لكنه قام بحل الحزب عام ١٩٧٩، بعد استقالة الرئيس بن جديد عين رئيسا للجزائر في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢، لكن سرعان ما تم اغتياله في ٢٩ حزيران/

يونيو من العام نفسه؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: محمد بوضياف، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org .

(*) علي كافي: ولد في عام ١٩٢٨ بولاية سكيكدة، عين سفيراً في كل من(تونس، مصر، سوريا، لبنان، العراق، ايطاليا)، وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٢ عين عضواً في المجلس الأعلى للدولة ثم عين رئيسا للجزائر في ٢ تموز/ يوليو من العام نفسه؛ للمزيد من المعلومات انظر، الموسوعة الحرة: علي كافي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org

(*) اليامين زروال: ولد في ٣ تموز/ يوليو عام ١٩٤١ بمدينة باتنة، تخرج من المدرسة الحربية الفرنسية عام ١٩٧٤، تقلد العديد من المناصب العسكرية والسياسية منها؛ عين سفيرا في رومانيا عام ١٩٩٠، ثم عين وزيرا للدفاع عام ١٩٩٣، ثم عين رئيسا للدولة لتسيير الشؤون البلاد طوال المرحلة الانتقالية في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٤، يعد أول رئيس للجزائر انتخب بطريقة ديمقراطية في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٥، أعلن في ١١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٨ عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة وأنهى عهده في نيسان/ ابريل عام ١٩٩٩، للمزيد من المعلومات انظر، الموسوعة الحرة: اليمين زروال، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org .

(٣) سيدي احمد ولد احمد سالم: الحياة السياسية في الجزائر.. قراءة أولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على موقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net؛ أبو زكريا، المصدر السابق، ص ص ٤٣– ٤٤.

(٤) مروة ممدوح سالم: الجزائر والتحول نحو الوفاق الوطني، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٨)، السنة (٣٥)، تشرين الأول/ أكتوبر، (القاهرة: ١٩٩٩)، ص ١٨٠؛ الموسوعة الحرة: الجزائر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://www.en.wikipedia.org

(٥) رياض الصيداوي: الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، من كتاب(الأزمة الجزائرية)،الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ مزيدة ومنقحة، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ٥٤٥–٥٤٧؛ رياض الصيداوي: الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٥)، السنة (٢٢)، تموز/ يوليو، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ص ٤٠–٤٢؛ خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت: ٢٠٠٣)، ص ١٥٠؛ المعرفة: الجماعة الإسلامية المسلحة، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http : //www.aljazeera.net

(*) عبدالعزيز بوتفليقة: ولد في ٢ آذار/ مارس عام ١٩٣٧ في(وجدة المغرب). بعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ عين وزيرا للشباب والرياضة. ثم عين وزيرا للشؤون الخارجية بين عامي (١٩٦٣–١٩٧٤)، وناطقا رئيسيا لبلدان عدم الانحياز. ثم تولى مهمة رئيس الجمعية العامة التاسعة والعشرون للأمم المتحدة بين عامي (١٩٧٤-١٩٧٥). بعدها أصبح مستشارا للرئيس الشاذلي بن جديد عام ١٩٧٩، أقيل من منصبه عام ١٩٨٠ ونفى إلى الخارج لكنه عاد إلى الجزائر في عام ١٩٨٧ وأصبح عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في عام ١٩٨٩. وفاز في انتخابات الرئاسة التي جرت في ١٤ نيسان/ أبريل عام ١٩٩٩؛ للمزيد من المعلومات انظر، احمد مهابة: الجزائر والانتخابات الرئاسية، مجلة السياسية الدولية، العدد (١٣٦)، نيسان/ ابريل، (القاهرة: ١٩٩٩)، ص ١٧٩؛ عبدالرحمن: رئاسة الجزائر في ظل المخاوف من عودة العسكر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.alarabiya.net.؛ الموسوعة الحرة: عبد العزيز بوتفليقة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.en.wikipedia.org.؛ المغاربية: عبدالعزيز بوتفليقة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.magharebia.com.

(*) سعد عبدالله جاب الله: ولد في أيار/ مايو عام ١٩٥٦، في ولاية سكيكدة بالشرق الجزائري تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٧٨.ودخل جاب الله السجن مرارا متهما بالتحريض من خلال خطبه الدينية الحماسية، فسجن في الأعوام التالية: (١٩٨٦،١٩٨٥،١٩٨٤،١٩٨٢). وبعد أحداث تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٨ الدامية أنشأ جمعية النهضة الخيرية التي أصبحت في آذار/ مارس عام ١٩٨٩ حزباً سياسياً عرف بـ(بحركة النهضة). قاطع انتخابات عام ١٩٩٥ الرئاسية. وبعد فوز حزب حركة النهضة في الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران/ يونيو عام ١٩٩٧، امتنع من الدخول في الحكومة الائتلافية. وبعد الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ حدثت أزمة بين جاب الله وأعضاء الحركة البرلمانيين إلى أن وصلت إلى حد القطيعة عندما اختارت مجموعة البرلمانيين مساندة عبد العزيز بوتفليقة أثناء ترشحه لانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩.واختار جاب لله أن يترشح بشكل مستقلاً ثم أسس حركة الإصلاح الوطني وأصبح رئيساً لها؛ للمزيد من المعلومات أنظر: الموسوعة الحرة: عبد الله جاب الله، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.en.wikipedia.org

(٦) سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق، ص ١٨٠.

(٧) عبدالباقي صلاي: شقشقة الترويج لبيعة ثالثة لعبد العزيز بوتفليقة!، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.nashiri.net.

(٨) سالم، الجزائر والتحول نحو الوفاق، ص ١٨٠ .

(*) أحمد أويحيى: ولد في ٢ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، بمدينة بوعدنان في منطقة القبائل بالجزائر، وهو رئيس الوزراء في الحكومة الجزائرية، تقلد منصب رئيس الحكومة ثلاث مرات: المرة الأولى ما بين عامي (١٩٩٥-١٩٩٨)، والمرة الثانية ما بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، وتسلم رئاسة الحكومة للمرة الثالثة في ٢٤ حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٨؛ للمزيد من المعلومات انظر: المعرفة: أحمد أويحيى، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.marefa.org.

(٩) عبدالباقي صلاي: شقشقة الترويج لبيعة ثالثة لعبدالعزيز بوتفليقة!، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.nashiri.net.

(١٠) الوطن: الجزائر آخر ١٠٠ عام، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على موقع الالكتروني، http://www.arab.aljayyash.net

(١١) مجلة المستقبل العربي: موجز يوميات الوحدة العربية(أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩)، العدد (٢٤٩)، السنة (٢٢)، تشرين الثاني/ نوفمبر، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ١٩٣؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): Algeria، على الموقع الالكتروني، http://www.eia.doe.gov.؛ الموسوعة الحرة: المسار السياسي الحديث في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org؛ والي، المصدر السابق، ص ١٥٠؛ المعرفة، المصدر السابق؛ الوطن، المصدر السابق .

(١٢) الموسوعة الحرة: كانت الحرب الأهلية الجزائرية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.ar.wikipedia.org

(١٣) مجلة المستقبل العربي: موجز يوميات الوحدة العربية (تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٩)، العدد (٢٥٠)، السنة (٣٢)، كانون الأول/ ديسمبر، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ١٩١؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، Algeria.

(*) لويزة حنون: ولدت في ٧ نيسان/ ابريل عام ١٩٥٤. في جيجيل، نالت شهادة البكالوريا(الثانوية العامة) عام ١٩٧٥، وتابعت دراساتها الجامعية وهي موظفة بمطار عنابه تم اعتقالها في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٣ مع مجموعة من النساء وتمت محاكمتهن أمام محكمة أمن الدولة بتهمة المساس بالمصالح العليا للدولة والانتماء لتنظيم من المفسدين. أفرج عنها في أيار/ مايو عام ١٩٨٤ دون صدور أي حكم. وخلال حوادث تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ ألقت قوات الأمن الجزائرية القبض عليها ثم أفرجت عنها بعد ثلاثة أيام. أعلنت حنون عام ١٩٩٠ عن تأسيس حزب العمال. وفي عام ٢٠٠٤ أصبحت أول سيدة تدخل المنافسة على كرسي الرئاسة في الجزائر والعالم العربي؛ للمزيد من المعلومات أنظر: الموسوعة الحرة: لويزة حنون، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.en.wikipedia.org

(١٤) الوطن، المصدر السابق .

(١٥) شبكة المعلومات الدولية: انتخابات محلية في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.news.bbc.co.uk.

(١٦) هيثم رباني: إضراب عام في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch

(*) علي بن فليس: سياسي جزائري ولد في ٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٤، في باتنة شرقي الجزائر. تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٦٨. شغل بن فليس مناصب عدة منها: وزيرا للعدل في عام ١٩٨٨، ثم انتخب عضوا في اللجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير في عام ١٩٨٩. تقلد منصب رئيس الحكومة الجزائرية من ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٩ إلى ٢٧ آب/ أغسطس عام ٢٠٠٠. ثم تم انتخابه أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٣ خلفا لـ(بو علام بن حمودة). وقد أعلنت الجبهة عن عزمها ترشيح بن فليس في الانتخابات الرئاسية في نيسان/ إبريل عام ٢٠٠٤.لكن القضاء الجزائري أصدر قرار بتجميد نشاط الجبهة في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٣؛ للمزيد من المعلومات أنظر: الموسوعة الحرة: علي بن فليس، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، ـــ http://www.en.wikipedia.org

(١٧) هيثم رباني: بوتفليقة وعقدة جبهة التحرير!، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، .http://www.swissinfo.ch

(١٨) هيثم رباني: أزمة تهدد كيان الجزائر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، .http://www.swissinfo.ch

(١٩) نسيج الإخبارية: تفاقم الأزمة السياسية في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،http://www.news.neseej.com .

(٢٠) يوسف شلي: بعد انتهاء الانتخابات الجزائرية وقفات مع برامج المرشحين وتسليط الضوء عليها، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.albayan-magazine.com

(٢١) يحيى أبو زكريا: ماذا يجري في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.nashiri.net

(٢٢) الموسوعة الحرة، عبد العزيز بوتفليقة.

(٢٣) هيثم رباني: فورة الساسة وصمت الجيش!، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، .http://www.swissinfo.ch ؛ الوطن، المصدر السابق .

(٢٤) الموسوعة الحرة: انتخابات رئاسية جزائرية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.en.wikipedia.org

(٢٥) بومدين بوزيد: قوة الشارع في التغيير السياسي(محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر)، من كتاب(الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي)، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (بيروت: ١٩٩٩)، ص ٢٢٧؛ الموسوعة الحرة، عبد العزيز بوتفليقة.

(٢٦) هيشم رباني: جزائر.. المتناقضات، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، .http://www.swissinfo.ch

(٢٧) هيشم رباني: سيناريوهات مختلفة لمستقبل الجزائر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.swissinfo.ch.

(٢٨) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): بعد البرلمانيات.. هل من تغيير في الجزائر؟ ، على الموقع الالكتروني، .http://www.swissinfo.ch

(٢٩) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): الجزائر، على الموقع الالكتروني، http://www.wikipedia.org

(٣٠) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجزائر– فرانكفونية– قمة، ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.elmoudia-dz.

(٣١) سالم، الحياة السياسية في الجزائر.

(٣٢) ناجي عبدالنور: توصيات الملتقي الوطني التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، مكتوب، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.maktoobblog.com.

(٣٣) موقع الجزائر الشامل: مواصلة تنفيذ الإصلاحات لتعزيز دولة القانون وترشيد الحكم، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،http://www.Jazayr.com.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(*) موسى تواتي: ولد في ٣ تشرين الأول/ نوفمبر عام ١٩٥٣ بولاية المدية، أسس في عام ١٩٨٩ التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء وترأسها إلى غاية عام ١٩٩٨، ثم أسس الجبهة الوطنية الجزائرية عام ١٩٩٨؛ للمزيد من المعلومات انظر: الموسوعة الحرة: موسى تواتي، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.en.wikipedia.org

(٣٦) الموسوعة الحرة، الانتخابات رئاسية .

(٣٧) بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة: التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.uneca-na.org

(٣٨) س. يوسفي: البنك العالمي يرافق الـ"كناس" لصياغة تقرير خاص الجزائر مصنفة ضمن الدول المتواضعة في مجال الحكم الراشد، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.elkhar.com

(٣٩) عمراني كربوسة: الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.univ-chlef.dz

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.